



بيان صحفي

***** للنشر الفوري *****

تونس: يجب التحلي بضبط النفس وسط التوترات السياسية واحترام حقوق الإنسان

جوهانسبرج: 30 يوليو/تموز 2021

يجب على السلطات التونسية الامتناع عن استخدام القوة المفرطة وسط التوترات السياسية.

في الخامس والعشرين من الشهر الحالي ، نزل الناس إلى شوارع عدة مدن في تونس للتعبير عن مخاوفهم بشأن استجابة الحكومة لوباء كوفيد19 ، وانتشار حملات التلقيح والوضع الاقتصادي المتردي الذي يواجهه التونسيون.

أعرب تحالف سيفيكوس ، وهو تحالف عالمي للمجتمع المدني ، عن قلقه إزاء الهجمات العنيفة على المتظاهرين في تونس ويدعو السلطات التونسية إلى ضبط النفس وسط التوترات السياسية واحترام حقوق الإنسان.

بعد يوم من الاحتجاجات المناهضة للحكومة ، لجأ الرئيس قيس سعيد إلى سلطات الطوارئ ، التي يتعارض معظمها مع الدستور التونسي ، حيث علق عمل البرلمان لمدة 30 يومًا وأقال رئيس الوزراء هشام المشيشي. كما أُقيل وزير العدل و وزير الدفاع. تم فرض حظر تجول لمدة شهر إلى جانب قيود إضافية تمنع الناس من التنقل بين المدن خارج حظر التجول إلا لأسباب صحية عاجلة. كما فرضت السلطات قيودا على حرية التجمع السلمي ، و حظرت التجمعات لأكثر من ثلاثة أشخاص في الأماكن العامة.

في 26 يوليو/تموز ، اقتحم 20 شرطيا مدججين بالسلح مكاتب قناة الجزيرة الإعلامية الدولية وصادروا معدات وطرّدوا الموظفين من مقرها. تثير هذه الأحداث مخاوف جدية بشأن حرية الصحافة في البلاد.

"يجب ألا يستخدم الرئيس سعيد الأزمة الحالية وسلطات الطوارئ لخنق الديمقراطية بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي في تونس. الاستخدام المستمر للعنف ضد المتظاهرين السلميين هو اتجاه مقلق. إن استخدام تدابير الطوارئ للحد من الحقوق الأساسية ، تحت ستار جائزة كوفيد19 ، هو إهانة للديمقراطية وتهديد خطير للمكاسب التي تحققت خلال الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية قبل عشر سنوات " قالت آرتي نارسي ، باحثة في الفضاء المدني.

يُذكر فرض تدابير الطوارئ الحالية رداً على الاحتجاجات المناهضة للحكومة بالاتجاه المستمر الذي تقوم فيه السلطات بقمع الاحتجاجات المعبرة على المخاوف بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التونسيين. في يناير / كانون الثاني 2021 ، استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع وخرابيم المياه والعنف الجسدي ، ضد المتظاهرين ، مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين واعتقال آلاف الأشخاص ، بمن فيهم القاصرين. كما استهدفت السلطات المدافعين عن حقوق الإنسان والمتحدثين علناً عن الوضع الاقتصادي المتردي في تونس.

السياق :

استمرت القيود على الفضاء المدني في تونس ، بعد عشر سنوات من الاحتجاجات التي أجبرت الانتقال السياسي. تستهدف السلطات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء الذين يعبرون عن مخاوفهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. تم تقييد حرية التجمع بشكل كبير كجزء من تدابير الطوارئ كوفيد19 ، التي حظرت التجمعات في أوقات مختلفة. في أكتوبر / تشرين الأول 2020 ، شنت قوات الأمن حملة عنيفة خارج البرلمان في تونس العاصمة على المتظاهرين السلميين الذين احتجوا على قانون يمنح حصانة لأفراد الأمن. معظم الاحتجاجات مدفوعة بتأثير تدهور الاقتصاد وارتفاع أسعار السلع الأساسية وارتفاع مستوى الإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات الأمن. بعد احتجاجات يوم الأحد ، تولى الرئيس السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس وزراء جديد سيختره. من حيث المبدأ ، يجب أن يتم انتخاب رئيس الوزراء من قبل البرلمان ، الذي يسيطر عليه حزب النهضة ، الذي يعاني الرئيس معه من عداا طويل الأمد.

لمزيد من المعلومات حول انتهاكات الفضاء المدني ، قم بزيارة صفحة تونس على موقع [سيفيكوس مونيتر](https://www.civikus.org).